

الفصل الثاني

مفهوم الديمقراطية

obeikandi.com

مفهوم الديمقراطية

الخلط وسوء الاستعمال :

لاشك أن كلمة الديمقراطية قد استخدمت بمعان مختلفة في شتى العصور ، فكانت عند الإغريق تعنى حكم «الدوموس» أو العامة ، وعكسها «الأرستقراطية» أو حكم الصفوة . وهذا المعنى بعيد أشد البعد عن المعنى الحالى للديمقراطية ، الذى يعتبر أن أصوات الخلق أقلام الحق ، وهذا اللفظ الذى حمل على مر العصور معانى شتى ، كان من الطبيعى كذلك أن يحمل معانى مختلفة فى نفس العصر ، ذلك أن الناس الذين يعيشون فى عصر واحد لا يتحتم أن ينتموا إلى عصر عقلى واحد ، فبعضهم يظل متمسكاً بعقائد أسلافه وبعضهم يسبق زمنه ويعيش فى عصر بعد عصره .

لذلك يمكن فهم التغيرات ، بل والتناقض فى الآراء المعاصرة عن الديمقراطية ، فهو فى أساسه تراث تاريخى ، لكن من الضرورى تعرف السبب فى أن نفس اللفظ قد استخدم ليعنى تلك الأشتات من المعانى .

ويبدو للنظرة الأولى أن استخدام نفس اللفظ يوحي بوجود معنى جوهرى يظل عالقاً به دون تغيير برغم تغير ما يلزمه من العناصر الأخرى .

وقد قام اليونسكو منذ وقت قريب بالبحث عما يمكن أن يقدم إلى

هذه الفكرة من اعتراضات ، وقد تقدم اعتراض فحواه أن كلمة الديمقراطية قد تستعمل «بدون أى معنى محدد على الإطلاق» وهذا القول باطل لاشك فيه . وفى النهاية يعترف المعارضون أنفسهم بأن اللفظ يمكن استخدامه كشعار لاستشارة همم الناس ، لاتخاذ مواقف إيجابية ، وهذا القول يتجاهل تلك الحقيقة الأولية التى تقول بأن ما ليس له معنى لا يمكن أن يبعث موقفاً من المواقف ، فنحن فى أول الأمر لا يكون لدينا كلمات ، بل مجرد أصوات ليس لها مدلول ، كما أنها لا تستطيع إثارة موقف من المواقف ، وعن طريق تكرار استخدام الصوت ، فإنه يرتبط بمعنى من المعانى ، فإذا حدث ذلك أصبحت لدينا كلمة . ويعرف طلاب المنطق أن أسماء الأعلام ذاتها التى تبدو كمجرد رمز لتمييز الأفراد ، سرعان ما تكتسب مغزى خالصاً ، وكل ما يبتعث موقفاً من المواقف ، إنما يستطيع ذلك بفضل ما تهيأ له من معنى ومدلول .

إن الشعار يكون له تأثير بسبب ارتباطه بمعنى من المعانى ، ولا نقصد بهذا أن المعنى محدد أو ثابت ، بل الواقع أن أى مدلول - حتى فى حالة الألفاظ المجردة جداً - لا يستطيع أن يكون دقيقاً دقة مطلقة . ويعرف العلماء والفلاسفة أنه برغم كل محاولاتهم لتحديد المعنى ، فإن مختلف الكتاب يستخدمون المصطلحات الفلسفية والعلمية بمعان متغايرة ، الأمر الذى يدعو إلى الخلط والتشويش .

وقد يمكن القول بأن مثل هذا الخلط والتشويش أمر لا بد منه فى أية عملية فكرية ، فوظيفة الفكر هى تعميم الخبرة ، ولما كانت الخبرة فى نمو مستمر ، فإن معانى الألفاظ تتعرض لذبذبة حتمية ، ومن جهة أخرى

فإن المفهوم أو المعنى يحاول أن يكون مركزه ثابتاً وسط تدفق الخبرات والتجارب الجديدة . ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إن المفهوم لا يكاد يمكن أن يكون مفهوماً عقلياً صرفاً ، ذلك أن عملية تكوين المعنى المجرد مرتبطة بعملية الإحساس التي تحمل معها قدراً من الحب أو الطاقة الوجدانية ، وكذلك العنصر الوجداني النزوعي لا يمكن استبعاده ، لهذا فإن معظم المفاهيم جزء منها معرفي ، وجزء وجداني ، وجزء إرادي .

وفي حالة المصطلحات العلمية والفلسفية تكون العناصر الوجدانية النزوعية في أضيق نطاق . أما في المفاهيم السياسية ، فلا يمكن إغفال تلك العناصر ، لهذا كان معناها مركباً من الوجدان والمعرفة والإرادة على تفاوت في نسب كل منها . وهذا يعيننا على تفسير وجود الخلط والتشويش في فهم كلمة مثل «الديمقراطية» ذلك أنه توجد ارتباطات تاريخية مختلفة تصلها بعقول مختلف الأفراد ، كذلك يوجد مجال للاختلاف بسبب تغير الاهتمام النسبي بالعناصر المعرفية والوجدانية الإرادية في مفهوم الديمقراطية .

من هذا يتضح أن كلمة «الديمقراطية» لا بد أن تستخدم بمعان شتى . ولهذا لا يحق لنا أن نصف أى استخدام للفظ بأنه خطأ ، ما لم يثبت أن المفهوم الإضافي الذي يتميز به هذا الاستخدام غير الشرعي يحطم فعلاً المعنى الجوهرى الذي اعترف الجميع بأنه مدلول الديمقراطية ، ولا بأس بالاستخدامات الجديدة والمتغيرة ، بشرط ألا يتجاوز هذا التغير حداً معلوماً . وكذلك لا يمكن القول بعدم سلامة تطبيق اللفظ في قطر من الأقطار ، ما لم تكن ظروف الأحوال هناك تنتهك أو تنكر بعض الخصائص التي يتكون منها روح الديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه في هذا

العصر .

ولنضرب مثلاً لتوضيح هذه النقطة : إن الأسود والأبيض يمكن اعتبارهما ضدين ، لكن توجد ظلال كثيرة متفاوتة بين الأبيض والأسود ، وإذا أخذ أى ظل من هذه الظلال بمفرده ، ما ترددنا فى نسبته إلى هذا الجانب أو ذاك . لكن إذا أخذت الظلال بترتيبها ، وجدت أن التصنيف صعب فى حالات كثيرة .

ويزيد من غموض المعنى أنه فى مفهوم الديمقراطية ، ومثله من المفاهيم ، لا يمكن دائماً التمييز بين الواقع والمثالى ، فبالإضافة إلى ما لا بد منه فى أى مفهوم من عدم إمكان التحديد المطلق للمعنى ، فإنه يوجد لدينا عنصر آخر من عناصر الحيرة وعدم الدقة ، يرجع إلى الميل البشرى الطبيعى للخلط بين المثل والظروف القائمة فعلاً ، وصعوبة التفسيرات الراجعة إلى العلل الأصلية والغاية لا تبلغ ذروة صعوبتها إلا فى مفهوم سياسى . وهذا من غير شك عنصر من العناصر التى تزيد فى عنف التنازع والاختلاف على معنى الديمقراطية . ذلك أن المثل هى حالات غير قائمة ، لكنها مرغوبة ، كما أنها ممكنة التحقيق فيما يعتقد . لهذا كان المثل الأعلى مجرد إمكانية حدوث شىء ، وليس حدوث الشىء فعلاً . ومن نتائج ذلك أنه كلما اتسعت شقة الخلاف بين المثل الأعلى وبين الواقع ، ازدادت حماسة الناس لبلوغ المثل الأعلى . هذا يدخل عنصراً متفجراً فى تركيب كل الأمور المتعلقة بالمثل العليا . ولهذا فإن كون المفهوم مثل الديمقراطية ، يمثل الواقع من جهة والمثالى من جهة أخرى ، أمر يزيد من شحنته العاطفية . ولذلك فلا عجب من أن المناقشة فى شأنه لم تعد تقيماً عقلياً له ، بل أصبحت تأييداً حماسياً أو

تعبياً عنيماً . ويستطيع دارسو مذهب اللذة النفسية أن يتذكروا أن «جون ستورات مل» نفسه ، ذلك المفكر الحاد الذهن ، قد تعرض للحيرة والخطأ بسبب هذا التشويش اللفظي .

وهناك أيضاً الصعوبة الراجعة إلى طبيعة اللغة ذاتها . فلقد رأينا أن الألفاظ لا يمكن حصرها في معنى واحد لا تتعداه ، لكنها لا بد من أن تغطي مساحة من المعاني تزيد أو تنقص ، وبفضل تحديد المعنى تضيق المساحة ، لكن عملية التضييق لها حد لا تتعداه ، ونحن نختار المعنى المراد من بين المعاني الأخرى ، بفضل السياق الذي يرد فيه اللفظ . وإذا انفصل لفظ عن سياقه ، كانت له أخلاط من المعاني والارتباطات الذهنية ، فإذا أضيف إلى هذا أن السياق نفسه يكون متغيراً ، فإن المطالبة بوحدة المدلول تصبح موضوع نزاع ، وبينما يحاول اللفظ أن يعبر عن ميدان فسيح من التجربة ، فلا مفر من أن يختلف الناس الذين يستخدمون هذا اللفظ سيفهمون عنه جوانب مختلفة . والإصرار على وحدة المفهوم في مثل هذه الحالات ، معناه إنكار كل التفسيرات عدا تفسيرك الشخصي ، ومثل هذا التضييق للنظرة لا بد أن يثير معارضة . ونزعة الإنسان إلى التضييق ، إنما ترجع إلى رغبته في اقتصاد طاقته العقلية ، لكنها كثيراً ما تكون من المصادر القوية للصراع .

وجوهر المشكلة مع ذلك ، هو إيجاد صفة بقدر الإمكان يستطيع بفضلها استخدام كلمة الديمقراطية في وصف سلسلة من المواقف يتفاوت بعضها عن بعض في كثير من التفاصيل . وعندى أن هذه النقطة التي يمكن الالتقاء عليها ، إنما تكمن في الارتباط بين الواجبات والحقوق . والأمر الذي يميز النظم السياسية والمذاهب السياسية - على اختلافها - التي

نطلق عليها الديمقراطية - هو التوحيد بين الحقوق والواجبات فى عقول الناس ، بحيث يصيران لفظين مترادفين ، يدلان على معنى واحد .

ومن الناحية التاريخية يعتبر هذا إلى حد ما تطوراً جديداً فى الفكر البشرى ، إذا لم يكن الناس يسلّمون دائماً بأن الحقوق تستتبع الواجبات . ولقد مرت عصور طويلة لم يكن جمهرة الناس يعرفون فيما غير الواجبات ، ولم يكن لهم من الحقوق إلا أقل القليل . ولم تمر بالمجتمع فترة من الفترات دون أن تكون فيها واجبات مفروضة ، لكن مرت عليه عصور طويلة فى التاريخ لم تكن فيها حقوق مضمونة . لهذا يمكننا القول بوجود خاصيتين جوهريتين فى كل مفاهيم الديمقراطية ، يميزانها من أى طراز آخر من المنظمات الاجتماعية ، هما :

أ - محاولة قيام المساواة فى الحقوق والواجبات بين كل أفراد المجتمع .

ب - محاولة الربط بين الحقوق والواجبات ، ومحاولة المساواة فى الحقوق والواجبات بين الجميع من الأمور الأساسية جداً فى مفهوم الديمقراطية . وانعدام هذه المساواة هو الدليل الحاسم على أن المجتمع غير ديمقراطى ، فإذا وجدنا طائفة من الناس لها من الحقوق أو عليها من الواجبات أكثر من غيرها ، افتقدنا فيها الطابع المميز للديمقراطية ، ولكن علينا أن نقدم معنى أكثر تحديداً لعبارة المساواة فى الحقوق . إنما تتضمن المساواة فى الفرص لكنها لا تعنى حتماً المساواة فى الاستمتاع . ذلك أن الأفراد يختلف بعضهم عن بعض فى آلاف الوجوه ، فلهم أذواقهم ولهم ما يؤثرون وما يبغضون . وبديهي أن المساواة فى الحقوق لا تستطيع أن تسوى بين الأذواق . ولكنها يجب أن تتضمن حق كل فرد بالتساوى فى

أن يشبع مطالبه المشروعة .

وبالمثل فإن المساواة فى الواجبات ليس معناها وحدة الوظائف . فهنا أيضاً يختلف الأفراد باختلاف خصائصهم الكامنة ، ومراحل تطورهم . ومما يبعث على السخرية أن يطلب من أفراد ذوى قدرات متباينة أداء نفس الخدمات . . بل ليس هذا أمر تدعو إليه الضرورة ، إذ لا يستطيع مجتمع أن يحيا دون أن يوجد فيه العديد من الوظائف والخدمات التى تتطلب مختلف القدرات وأنواع التدريب ، ومع ذلك فمن الضرورى أن تؤدى جميعاً على النحو الذى يكفل صيانة خير المجتمع وتقدمه . لهذا كان معنى المساواة فى الواجبات ، أنه مهما تكن وظيفة الفرد فى المجتمع أو فى دولة ، فإن مستوى التزاماته يجب ألا يتغير .

• • •

الديمقراطية الاجتماعية

والديمقراطية السياسية

إن تحليل الديمقراطية ، على النحو السالف ، قد يعين على إنهاء الصراع الظاهري بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية . ولقد جاء تعريف (لنكولن) للديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب للشعب تعبيراً صريحاً واضحاً . ولو حللنا تعريف (لنكولن) إلى عناصره ، لوجدنا أنه يدخل في اعتباره كل العناصر اللازمة للديمقراطية . . ففيه إشارة إلى طاعة الناس للحكومة ، وإلى مشاركة الناس إيجابياً في تشكيل القرارات ، وفيه إشارة إلى قيمة مثل هذه القرارات في تحقيق الصالح العام للشعب . وعنصر التساوى في الالتزامات بين الجميع يتضمن التساوى في الواجبات بين كل المواطنين ، وإتاحة الفرصة أمامهم لاتخاذ قرارات والاستمتاع بثمراتها هي اعتراف بتساوى الناس في الحقوق .

وإذا ذكرنا أن التساوى في الحقوق والواجبات هو الطابع المميز للديمقراطية ، وجدنا أنه لا بد من أن تتوقف محاولة برتراند راسل للتمييز بين مفهومى الديمقراطية عند الإنجليز السكسونيين وعند الروس ، فإن التمييز بين حكم الأغلبية ومصالح الأغلبية لا يمكن أن يكون تمييزاً مطلقاً . فحيثما تحكم الأغلبية يكون من المؤكد - لولا الغباء أو الجهل - أن تسود مصالح الأغلبية . ولقد تزعم الأقلية لنفسها فى بعض الأوقات احتكار كل الحكمة الموجودة فى المجتمع ، ولقد تزعم - بل قد تعتقد -

أنها تتصرف لصالح المجتمع في مجموعه . وهذا أيضاً قد يصدق لفترة قصيرة . ولكن لم يسجل التاريخ أن الأقلية قد حكمت لصالح المجتمع بطريقة متسقة أو لفترة طويلة . . فتفسيرها لمصلحة المجتمع كثيراً ما يكون تبريراً لأغراضها الخاصة ، تستخدمه للتغلب على مصالح الأغلبية . ولقد يمكن القول أن مبرر قيام حكم الأغلبية هو كفالة مصالح الأغلبية . وثبت التاريخ كله أن أية طبقة أو مجموعة من الناس كانت دائماً في موقف مختلف من الناحيتين الاجتماعية والسياسية .

والتعريف الذي كنا نحاول صياغته فيما سلف ، ينظر إلى الديمقراطية على أنها حركة واسعة في تاريخ البشر . وجوهرها يكمن في الميل إلى توسيع الحقوق والواجبات ، والمساواة فيها بين الجميع . إذا صح هذا ، كان من البديهي أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون مجرد مفهوم سياسى يحدد الإجراءات التى تتبع فى اتخاذ القرارات . إنها مفهوم اجتماعى سياسى ، يحدد الظروف والوسائل والنتائج على وضع القرارات .

وليس هذا مجرد لبس فى استخدام المصطلحات ، ولكنه يذهب إلى صميم معنى الديمقراطية أنه من المشكوك فيه أن تقوم ديمقراطية سياسية بحتة . ومحاولة منح المساواة فى المجال السياسى وحده ، يقضى عليها عدم وجود المساواة فى الثروة والمركز والوضع الاجتماعى . وفوق كل ذلك ، عدم المساواة فى الذكاء وفى التعليم . إن السخرية من فكرة إقامة سابق حرب بين عداء مطلق الساقين وبين كسيح مثقل بأعباء ضخام ، تصور مفهوم الديمقراطية السياسية البحتة إذا خلت من كل ما عداها من عناصر المساواة البشرية .

والسبب فى إغفال الفلاسفة السياسيين أنفسهم لعدم جدوى الحرية

السياسية المجردة ، هو أن إجراءات الوصول إلى القرارات لابد أن تؤثر فى فحوى القرارات ، وحيثما كانت السيطرة السياسية فى أيدي الأفراد أو مجموعات من الأفراد فلا مفر من أن هؤلاء - مهما بلغ من إخلاصهم - سيصدرون قرارات تحقق مصالحهم إما بطريق مباشر أو غير مباشر ، ويرجع هذا - على الأقل - إلى قصور وجهات نظر المشتركين فى مثل هذه السلطة .

ومن جهة أخرى فإنه حيثما كانت الهيئة التى تضع القرارات كبيرة ، وتمثل شتى المصالح . . كان من الطبيعى أن تتدبر مختلف وجهات النظر ، وهذا يؤدى إلى اتخاذ قرار مقبول من الأغلبية إن لم يكن مقبولا من الجميع .

وهذا أيضاً هو السبب فى العبارات الطلية المحبوبة التى تقول بأن الديمقراطية السياسية هى أحسن طريقة لبلوغ هدف الديمقراطية الاجتماعية . على أننا لا نقول بأن نقيض ذلك يكون صحيحاً بالضرورة .

وحتى فى تصادف قيام الديمقراطية الاجتماعية بدون الديمقراطية السياسية ، فإنها لا تستطيع الاستمرار فى الوجود لمدة طويلة جداً . وهنا أيضاً يقدم لنا التاريخ شواهد على هذه الفكرة . ويتفق علماء الإنسان عموماً على وجود شيوعية بدائية قديماً ، حيث كانت الممتلكات يملكها المجتمع مشاركة ، مثل هذا النظام يمكن اعتباره من نظم الديمقراطية الاجتماعية ، ولكنه مع ذلك غير قابل للاستمرار ، لأن انعدام الديمقراطية السياسية معناه تركيز السلطة فى أيدي نفر قليل من الناس ، ويكون لهذا نتائج مفعجة على وجود الديمقراطية الاجتماعية .

وعلى ضوء الملاحظات السابقة ، نجد أن محاولة «دى توكفيل»

للتمييز الحاسم بين الديمقراطية والاشتراكية لا يمكن قبوله . إن الاشتراكيين - بل حتى الشيوعيين - محقون في إصرارهم على أن الديمقراطية تتضمن حتمًا توسيع نطاق المساواة في الحقوق ، من الميدان السياسى إلى الميدان الاجتماعى والاقتصادى ، أى إلغاء الامتيازات ، والتقليل من الفروق الطبقة ، وأحيانًا تأمين وسائل الإنتاج . ومحاولة الحد من التوسع فى معنى الديمقراطية ، بالإصرار على التزام الدقة المطلقة فى استخدام المصطلحات ، أشبه بمحاولة صد طوفان البحر بقبضة مكنسة!

وقد سار على هدى «دى توكفيل» باحث آخر ، هو «لورد برايس» الذى حاول أن يحدد معنى الديمقراطية فقال : إنها نظام للحكم . ولقد حاول الباحثان التفريق بين شكل الحكم وبين الأهداف التى يمكن أن تتجه إليها الحكومة ، لذلك قالوا بأن المساواة السياسية يمكن أن تعيش مع المساواة فى الملكية أو منفصلة عنها ، ولقد رأينا أن تاريخ البشر كله يكذب الأساس الذى يقوم عليه الدفع بهذا الرأى ، ولقد يكون صحيحًا أن المساواة المطلقة فى الثروة ليست ضرورية لكفالة المساواة السياسية ، ومع ذلك التفاوت فى الملكية من الاتساع بحيث نجد أشخاصًا لديهم من الثروة ما لا يجدون سبيلًا إلى استخدامه ، بينما يوجد أفراد حرموا مما يمسك عليهم الحياة .

وثمة تمييز آخر بين الديمقراطية والاشتراكية ، قد يميل البعض إلى المبالغة فيه ، وهو دور النشاط الفردى . يقول (دى توكفيل) : « إن الديمقراطية تعطى لكل شخص قيمته الكاملة ، أما الاشتراكية فتجعل من كل إنسان أداة لا فردية لها . الديمقراطية تريد المساواة فى الحرية ، أما

الاشتراكية فتريد المساواة فى الكبت والعبودية .

إن التمييز الذى بنى عليه «دى توكفيل» رأيه ، أدخل فى باب الشقشقة للنظية منه فى باب الحقائق . ففى مجتمع حرية التجارة يفترض فى الفرد أنه مستقل ، وكما أبرزت الوقائع أكثر من مرة ، كانت هذه الحرية لا تعدو حرية الفرد فى أن يموت جوعاً ! إن الحرمان من وسائل العيش يضع حدوداً ضيقة جداً للحرية الفردية المزعومة فى مجتمع حر .

وعلىنا أن نتذكر حقيقة أخرى ، هى أنه فى أى مجتمع - سواء أكان حراً أم غير حر - لا يمكن أن ينظر إلى الإنسان على أنه وحدة غير متميزة فى قطع . وحتى لو افترضنا أن الفرد حر بطبعه ، فإنه مقيد بالطريق الذى سبق له أن اختاره . ولنأخذ مثلاً ، رجلاً اختار بمحض حريته أن يكون عاملاً زراعياً أو باحثاً فى علم الطبيعة النسبية ، مثل هذا الشخص لا يستطيع بدون بذل مجهود يؤدي إلى تشويه شخصيته أن ينتقل من مهنة إلى أخرى ، كما أنه فى اللحظة التى يختار فيها مهنة من المهن ، يؤدي بعض الوظائف الاجتماعية ، ولا يحقق فى النجاح إلا بسقدر ما يتصرف بوصفه أداة فى يد السياسة الاجتماعية . والفرد الذى يحارب باستمرار ضد الاتجاهات الاجتماعية ، أو يحاول أن يقلب رأساً على عقب تلك القرارات التى اتخذها بنفسه . مثل هذا الشخص يكون أقرب إلى العدم من أى شخص يقبل تبعاته الاجتماعية ويضطلع بها على خير وجه يستطيعه . ومن وجهة النظر الأخرى يمكن القول بحق أيضاً ، إن مجال الاستقلال الفردى لا يحصى ، ولا يمكن أن يحصى حتى فى الدولة الاشتراكية . ففى الدولة الاشتراكية ، كما فى الدولة الرأسمالية ، لا بد

من وجود مخططين ومنفذين . فلا بد أن يقوم أحد الناس بمحاولة مراجعة المراقف المستقبلية على ضوء تجارب الماضي ، ولابد من أن يقوم أحد الناس بمحاولة استحداث وسائل مادية لتنفيذ السياسات على ضوء هذه التكهّنات ، ولابد من أن يقوم أحد الناس بتلك الأعمال الخاصة المرتبة على تنفيذ الخطة .

كما أنه حين يقبل أى فرد قبولاً تاماً حراً القيام بأى دور يحدد له ، فليس هناك معنى الكبت أو الإجبار فى قيامه بالأعمال المرتبة على اضطراره بهذا الدور ، وليس من شئ يمنح الاحساس بالحرية والنشاط الأخلاق أكثر من قبول الفرد لوضعه ومسؤولياته . إنها الخيرة العقلية والتشتت والشك بشأن أهداف الفرد ، هى ما يسبب التردد والشعور بخيبة الأمل . لذلك فحيث تقبل أهداف الدولة الاشتراكية قبولاً كاملاً وحرراً ، فإن الاشتراكية لا تكون من عوامل خنق الحرية بل من عوامل التحرير وانطلاق الطاقات .

ومما ينبغى الالتفات إليه فى تلك المناسبة ، أن أبطال الديمقراطية والاشتراكية برغم خلافاتهم العنيفة بشأن القيم النسبية للحرية والمساواة يتفقون جميعاً فى فصلهم بين الوسائل والغايات ، فالديمقراطية تهتم فى المحل الأول بمعنى الحرية ، وأنه مهما تكن النتائج فإن الطريقة التى ترضع بها القرارات هى كل ما يهم . وما عدا ذلك من يظهر القرار السياسى الحر ، فلا يهمه هل تتمخض النتائج عن عدالة اجتماعية أو لا . وبعبارة أخرى لا يعنيه إلا الوسيلة ، ولا تعنيه الغاية . وبالمثل فإن الاشتراكية الذى يصر على إقامة المساواة فى كل نواحي الحياة ، مهما تكن الوسيلة المستخدمة لبلوغها ، مستعد لأن يصرح بأنه من المؤمنين بأن

الغاية تبرر الوسيلة . وهكذا نجد أن الطرفين متفقان فى الفصل بين الوسائل والغايات ، وأن كان أحدهما لا يهتم بغير الوسائل ، والآخر لا يهتم بغير الغايات .

ولم نريد الدخول فى مناقشة ميتافيزيقية حول هذه النقطة ، لكننا نستطيع القول مع ذلك بأن كل محاولات الفصل بين الوسائل والغايات قد تمخضت عن متناقضات . ذلك أن الوسائل والغايات يكونان معاً وحدة متماسكة . وأية محاولة لتقويم أحدهما منفصلاً عن الآخر يؤدي دائماً إلى نتائج خاطئة ، بل زائفة . ومثل هذه المحاولات للفصل بين الاثنين تقوم على الافتراض الساذج بأن كل العلاقات خارجية ، وأن العناصر تظل دون تغير ، سواء أكانت داخل سياق معين أم خارجه . وحتى لو صح هذا فى آخر الأمر ، فليس من حق أحد أن يفترضه ويسلم به دون فحص ودراسة نقدية . وتثبت التجارب أن العناصر تتحدد - جزئياً على الأقل - بالسياق والملابسات التى تحدث فيها . من هنا نرى أن الفصل بين الوسائل والغايات لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج صحيحة . وصفوة القول أنه حتى ولو صح أن الوسائل ليست هى الغايات ، فإن الوسائل والغايات بينهما صلة وثيقة ، بحيث يؤثر كل منهما فى طابع الآخر . وإذا نعتت على غاية من الغايات ، فإنما أنت بالضرورة تنعى على الوسائل المؤدية إليها . وعلى العكس من ذلك ، إذا كانت الوسائل لا يمكن الدفاع عنها قام - بسبب هذا - الشك حول تبرير الغايات نفسها .



التسامح والخيانة

يمكننا تلخيص مناقشتنا السالفة في العبارات الثلاث الآتية :

١ - أن الديمقراطية معناها المحاولة المستمرة لتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع .

٢ - أنها عملية مستمرة ، ولا نستطيع التكهن بنتائجها في المستقبل مهما كانت صورته .

٣ - لا يمكن الفصل بين الوسائل والغايات دون إلحاق الضرر بكل منهما . . لهذا فالديمقراطية يجب أن تسمح بوجود آراء تختلف عما تنادى به أو تتناقض معه ، ويجب أن يتسع صدرها للفكرة المعارضة ، حتى ولو كانت معادية للديمقراطية ، بشرط أن تحتفظ الدولة الديمقراطية، كما تحتفظ غيرها ، بحقوقها في المعارضة أو القضاء على أى عمل يهدد بقاءها .

إن التمييز بين الرأى والعمل قد يصعب تحديده أحياناً . ومع ذلك فالتمييز بينهما حقيقة لا سبيل إلى إنكارها ، فالشخص الذى يناقش فكرة سياسية مع حفنة من أصدقائه إنما يعمل فى ميدان الرأى ، ونفس الفكرة إذا عرضت أمام بضع مئات من الناس فى أحد اتحادات الجامعات تعتبر مرحلة وسطاً بين الرأى والعمل . بينما نفس الفكرة إذا لقيت على عشرة آلاف أو اثنى عشر ألف مستمع ، أمكن اعتبار المناقشة أو الخطاب

عملاً سياسياً عنيفاً . ولكن على الديمقراطية أن تتحمل أخطار السماح بحرية الرأي ، وألا تتدخل إلا حينما يدخل الكلام فى نطاق العمل .

وإنكار حق إبداء الرأي لمجرد أنه معارض للمزاج السائد فى المجتمع أمر لا مبرر له . وحتى إنكاره على أساس أنه قد يؤدى إلى نشاط هدام معناه التنكر لطبيعة الديمقراطية . فلقد رأينا أن مغزى الكلمة ليس بالشىء الثابت المستعصى على التعديل ، فلقد اتسع معناها خلال التاريخ المسجل ، ولم يزل يتسع . . ولا ينتظر أن تتم العملية فى وقت قريب . وروح الديمقراطية تقضى بأن الآراء التى تهدف إلى تغيير الظروف السائدة يجب إطلاق حريتها ، لذلك فالدولة الديمقراطية لا حق لها إلا فى التضاء على اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية لتغيير قراراتها . وما دامت التغييرات تأتى عن طريق الإقناع والاقتناء من جانب الأغلبية ، فإن الديمقراطية لا تستطيع - دون أن تنكر لطبيعتها - أن تقمع الدعاية المناهضة لها ، بل والمناهضة للقيم التى تدافع عنها .

وانقول بأن الآراء المخالفة لا ينبغى السماح بها إلا بين من يؤمنون بالأسس الديمقراطية قول لا يخلو من تمويه . لقد مرت مراحل تاريخية كانت فيها أسس الديمقراطية ذاتها محل خلاف ونزاع . والخلاف حول ما إذا كانت المساواة فى الفرصة ينبغى قصرها على الميدان السياسى ، أم ينبغى أيضاً أن تمتد إلى ميادين الاجتماع والاقتصاد ، مجرد واحد من الأمثلة على ذلك ، ولقد أثبت التاريخ أن مدلول كلمة الديمقراطية ذاته قد تغير ، وليس من مبرر للاعتقاد بأنه لن تحدث تغييرات أخرى فى المستقبل .

وإذا كان هدف الديمقراطية هو تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات،

فإنه يترتب على ذلك أن نظام الحزب الواحد لا يكاد يمكنه أن يمثل مجتمعاً ديمقراطياً . وإنما يستطيع ذلك إذا تحقق فيه هذان الشرطان :

١ - بلوغ المساواة فى الحقوق والواجبات .

٢ - إذا كان الحزب يمثل مصالح المجتمع بأسره ، لا إرادته فحسب والواقع أن أحد هذين الشرطين لم يتحققا بعد ، فالمساواة فى الحقوق والواجبات لم تزل مثلاً أعلى . ولا بد أنها ستظل كذلك لبضعة أجيال ، كما أنه لم ينجح أى حزب سياسى فى تمثيل إرادة أمة بأسرها وأمنيتها . قد استطاع الاجتماع فى قضية بذاتها ، بشأن ما هو خير للمجتمع فى مرحلة من المراحل : إذا حدث هذا فإن قيام حزب خاص على تنفيذ هذا البرنامج باسم المجتمع كله مؤقتاً يكون أمراً لا بأس به ، ولكن حتى فى القضايا الخاصة لا يكون هذا الاحتمال إلا إمكانية نظرية قلما أثبتت التجارب صحتها .

إن الاجتماع - حتى إذا كان ممكناً - أمر مشكوك فيه فى بعض القضايا . وفى المفاهيم الواسعة للصالح الاجتماعى يكون هذا الاجتماع أمراً مستحيلًا فى غالب الأحيان ، فشمة اختلاف بين الناس فى سابق الخبرات والتجارب والأمزجة . وهذه الاختلافات من شأنها أن تحدث تغييراً بين الأفراد ، لهذا فلا يتصور وجود إجماع فيما يتعلق بمفهوم الصالح الاجتماعى بين كل أفراد المجتمع . وانعدام الأحزاب ، فيما عدا الحزب الحاكم ، يؤدى فى الحال إلى إثارة الشكوك فى أن اختلافات الرأى قد خنقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . لذلك فإن القائلين بأن الشك جزء من عقيدتنا محقون فى هذا الرأى إلى حد ما . ويثبت مجرى التطور الفلسفى أنه لا يوجد رأى معصوم من الخطأ . لهذا فلا

تستطيع مجموعة من الناس أن يكون لها حق بديهي في المطالبة بالحصول على ولاء الناس جميعاً لعقيدتها السياسية .

والتسليم بإمكان الاختلاف في الرأي والعقيدة ليسا علامة على عدم الإيمان بالديمقراطية ، بل بالعكس قد يعتبر دليلاً على الإيمان الوثيق بعدالة المبدأ الديمقراطي . والناس في سلوكهم يبدون تطرفاً في الإصرار حين يتور معقداتهم الضعف وينوشها الشك . أما حينما يكونون على ثقة مطلقة من موقفهم ، فإنهم لا يشعرون بالحاجة إلى توكيده والإلحاح بأنه الحق المبين . والناس إنما تعنف تصرفاتهم حين يهاجمون في نقط ضعفهم ، ولا يفقد المتساجلون أعصابهم إلا حين يتزلزل إيمانهم بالأرض التي يقفون عليها . ويقول أصحاب التحليل المنطقي أن كلمة «لا بد» تشتمل على عنصر استنتاجي يضعف من قوة العبارة التي ترد فيها ، فقولك : «أن الأمر لا بد أن يكون كذا» أضعف من قولك : «أن الأمر هو كذا» في لغة بسيطة توحى بالثقة والاطمئنان .

وكثيراً ما اشرأبت أنظار الناس إلى التسامح البريطاني إزاء الآراء على ما يكون بينها من اختلاف واسع إلى أقصى حد وأعنفه . ويفسره أحياناً بما أثر عن البريطانيين من بعد عن المنطق ، كما يفسرونه أحياناً بما عرف عنهم من برود ، والحق أن البريطانيين يسمحون بكل هذه الاختلافات في الرأي ، لأنهم على ثقة تامة من معتقداتهم ، ولاقتناعهم بصدق عقيدتهم، ينظرون إلى كل انحراف عنها على أنه أمر يثير الشفقة أو الضحك دون الحق أو الغضب . لقد سار تطورهم في طريق سوى ، وبني صرح ديمقراطيتهم من لبنات السوابق المتعاقبة على مدى الأجيال . وهذا بث فيهم ذلك الموقف المطمئن الواثق ، الذي كثيراً ما ضاقت به

شعوب يختلف تاريخها السياسى عن تاريخ بريطانيا .

والصراع بين أنصار الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية ، يرجع أساساً إلى عدم التسامح الذى يوشك أن يضعف معنى الديمقراطية نفسها ، إن لم يقض عليها قضاء مبرماً ، ويميل زعماء المدرستين إلى اعتبار مفهومهم للديمقراطية هو المعنى الصحيح الوحيد . وهم لا يكتفون برفض كل التفسيرات الأخرى للديمقراطية ، بل ينكرون مجرد إمكان وجودها ، كذلك يميلون إلى إنكار عنصر النمو والتطور فى مدلول اللفظ . وكثير من اختلافهم يرجع إلى تاريخهم الفكرى ، ولكن حتى لو تسامح المختصمون بشأن الخلافات الوسيلية ، فإنه يبقى اختلاف واحد أساسى فى التقويم ، ذلك هو التعارض بين مقتضيات الحرية ومقتضيات الأمن .

ولقد رأينا أنه لا يمكن وجود حرية سياسية للفرد دون أن يتوفر له قدر معقول من الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، رأينا أن الأمن أيضاً يستلزم وجود حد أدنى من الحرية الشخصية وروح الابتكار والمبادأة ، لهذا فهناك ميدان واسع يلتقى فيه المفهومان ، وينبغى أن تنصرف كل جهود الإنسان الحديث إلى توسيع رقعة هذا الميدان ، وتقتضى طبيعة القضية وجود أرض تنفرد بها كل من القوتين ، ولعلنا ينبغى أن نستخدم لفظة «انفراد» لأن الذى يحدث فعلاً هو أن أحد المبدئين يكون أكثر سيطرة من الآخر فى حقل ما ، أو مرحلة ما من مراحل التجربة ، وهكذا .

ولعلنا نستطيع أن نتفق من حيث المبدأ بشأن الميادين التى يكون لكل منهما فيها السيطرة والسيادة ، ولكن من الناحية العلمية لن يمكن مطلقاً

الوصول إلى هذا الاتفاق ، وهكذا يمكننا القول بأنه في ميدان الفكر ينبغي ألا يكون للحرية حدود ، بينما في ميدان السلوك ينبغي أن تخضع أعمالنا لمقتضيات الأمن ، ولن تجد شخصين يتفقان على الحد الفاصل بين الفكر والعمل ، فالحق أن هذه الحدود غالباً ما تعتمد على الشعور والمزاج ، كما تعتمد على الفكر أو العقيدة ، فبعض الأفراد على استعداد للتضحية بالحاضر في سبيل المستقبل ، وللحرية عندهم معنى أقوى وأهم من معنى الأمن . وآخرون يريدون الطمأنينة اليوم ، ويدعون الغد لأمانه . . مثل هؤلاء الناس يكونون أكثر استجابة لدواعي الأمن .

لذلك فالحرية والأمن يمكن اعتبارها في عقل الإنسان بمثابة التقلص والانبساط في تجاويف القلب ، لكن هناك من العقول ما يغريه أحدهما أكثر مما يغريه الآخر ، غير أن قلة الإغراء ليس معناها انعدام الإغراء ، لأن القيمتين - وإن كانتا متميزتين - فإنهما وثيقتا الأواصر . . كذلك ينبغي أن يكون الاعتراف بذلك بداية تسامح يتيح لكل منهما مكاناً ما في المنهوم الديمقراطي ، وبذا يجعل مبدأ التسامح عاملاً حاسماً في حل الخلافات بين البشر .

• • •